



مجلة جامعة الملكة أروى العلمية المحكمة

QUEEN ARWA UNIVERSITY JOURNAL



الاستثمار الأجنبي المباشر وتمويل التنمية

د.ولد حام الطالب مصطفى

طالب دكتوراه – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة باجي مختار- الجزائر

2014

ISSN: [2226-5759](#)

ISSN Online: [2959-3050](#)

DOI: [10.58963/qausrj.v1i12.155](#)

Website: [qau.edu.ye](#)

الاستثمار الأجنبي المباشر وتمويل التنمية

ولد حام الطالب مصطفى

طالب دكتوراه - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

جامعة باجي مختار- عنابه

الملخص:

إن قصور المصادر المحلية عن تلبية متطلبات الإستثمار اللازم لدفع عجلة التنمية في البلدان النامية، جعل هذه البلدان تلجأ إلى مصادر التمويل الخارجية. وقد أدت أزمة المديونية في الثمانينات من القرن العشرين إلى تضائل فرص البلدان النامية في الحصول على المنح الرسمية أو القروض. ولهذا اتجهت نحو الإستثمار الأجنبي المباشر كمصدر بديل لتمويل برامجها التنموية.

هذا التحول في اتجاهات البلدان النامية إزاء الإستثمار الأجنبي المباشر واكبه نمو متعاضم في حجمه، وتغير واضح في نمط توزيع حركة رؤوس الأموال الدولية الوافدة إلى هذه البلدان لصالح تدفقاته. حيث غدا أهم عنصر في تدفقات رأس المال الخاص إلى البلدان النامية، وبالتالي أهم رافد لتمويل تنميتها.

تناقش هذه الورقة الأسباب الكامنة وراء تحول الإستثمار الأجنبي المباشر إلى أهم مصدر لتمويل التنمية في البلدان النامية.

Summary

The lack of local resources to meet the investment requirements needed to promote development, pushed developing countries to resort to external financial resources.

Indeed, the debt crisis in the 80s of the 20th century has resulted in the reduction of official or public aid which was replaced by foreign direct investment as an alternative source of funding for development programs. This change of behavior in developing countries vis-à-vis foreign direct investment has been accompanied by a pronounced growth and an apparent change in the mode of distribution of international capital flows to these countries. In this context, these flows have become the most important source of private capital in developing countries, and thereafter, the main source of financing for development. This paper discusses the reasons behind the transformation of foreign direct investment into the main source of financing in developing countries.

مقدمة :

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية نالت أغلب الدول النامية استقلالها السياسي. ونظرا إلى أن هذه البلدان ورثت عن الإستعمار اقتصادات متخلفة إلى أقصى الحدود، فقد استهدفت تحقيق مستويات معيشة أفضل لمواطنيها. ولهذا احتلت التنمية مكان الصدارة في اهتمامات هذه البلدان، كما استأثر الحصول على التمويل اللازم لعملية التنمية بالجانب الأكبر من تلك الإهتمامات. وقد قام نموذج التنمية الذي تبنته أغلب البلدان النامية على تحقيق التراكم الرأسمالي من خلال المغالاة في الدور الذي يضطلع به الاستثمار في زيادة النمو. بيد أن قصور المصادر المحلية عن تلبية متطلبات الاستثمار اللازم لدفع عجلة التنمية جعل هذه البلدان تضطر للجوء الى مصادر التمويل الخارجي.

ونظرا لعدم كفاية المنح والإعانات كمصدر خارجي للتمويل، فقد لجأت هذه البلدان للإستعانة بالقروض الخارجية. إلا أن الإفراط في هذه الأخيرة أدى بدوره الى انفجار مشكلة المديونية الخارجية سنة 1982. وفي مسعى منها للحصول على مصدر بديل لتمويل برامج التنمية اتجهت غالبية البلدان النامية إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، عبر توفير المناخ المناسب له، الشيء الذي شكل تحولا جوهريا في مواقف هذه البلدان.

هذا التحول في اتجاهات البلدان النامية إزاء الاستثمار الأجنبي المباشر واكمه نمو متعاظم في حجمه وتغير واضح في نمط توزيع حركة رؤوس الأموال الدولية الوافدة إلى هذه البلدان لصالح تدفقاته. حيث غدا أهم عنصر في تدفقات رأس المال الخاص إلى هذه الدول وبالتالي أهم رافد لتمويل تنميتها.

تناقش هذه الورقة الأسباب الكامنة وراء تحول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أهم مصدر لتمويل التنمية في البلدان النامية.

أولا : مفاهيم أساسية :

تعتبر المصطلحات التالية أساسية لأنها كلمات مفتاحية لهذه الورقة :

1. التمويل الدولي: يعرف بأنه ذلك الجانب من العلاقات الاقتصادية الدولية المرتبط بتوفير وانتقال رؤوس الأموال دوليا.⁽¹⁾ وبالتالي فإنه يتضمن كافة انتقالات وتحركات رؤوس الأموال بين الدول سواء من أجل الحصول على عائد أو امتلاك أصول (عينية أو نقدية).⁽²⁾ وأهم وسائل التمويل الأجنبي ثلاثة هي:⁽³⁾ المنح والإعانات، القروض الخارجية والاستثمارات الأجنبية (الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار في المحفظة).
2. الاستثمار الأجنبي المباشر: هو شكل من أشكال الاستثمار الدولي يقوم به كيان مقيم في اقتصاد ما (مستثمر مباشر) بهدف الحصول على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر غير

- اقتصاد المستثمر (مؤسسة الاستثمار المباشر). وينطوي مفهوم «المصلحة الدائمة» على علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، وكذلك وجود تأثير معتبر له في تسييرها.⁽⁴⁾
3. الاستثمار في المحفظة: ويقصد به المشاركة الأجنبية في استثمارات لا يكون فيها أي نوع من أنواع الرقابة على النشاط الاستثماري من قبل المستثمر الأجنبي. أي أن هذا النوع من الاستثمار ينطوي على تملك الأفراد أو الهيئات والشركات لبعض الأوراق المالية دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري.
4. القروض الخارجية: وهي تمثل التزامات خارجية على البلد المستفيد منها. وتتجسد هذه الالتزامات في حتمية سدادها (أو ما يسمى بخدمة الدين) ضمن آجال يحددها الطرفان المتعاقدان على القرض.⁽⁵⁾

ثانياً: جهود التنمية والحاجة للتمويل الخارجي:

عندما بدأت حكومات البلدان النامية تواجه قضايا التخلف وتسعى لتحقيق طموحات التنمية. اصطدمت بمشاكل قصور حجم المدخرات الوطنية عن تلبية حاجات الاستثمار المطلوبة لتحقيق معدلات النمو المستهدفة ومن هنا نشأت الحاجة للتمويل الخارجي.

1. الحاجة للتمويل الخارجي: تنشأ الحاجة للتمويل الخارجي بسبب وجود:
- أ. فجوة الموارد المحلية: وهي الفجوة القائمة بين معدل الإدخار المحلي وبين معدل الاستثمار المطلوب تحقيقه للوصول إلى معدل النمو المستهدف.
- ب. فجوة الموارد الخارجية أو ما يسمى "بفجوة الصرف الأجنبي": وتنتج عن قصور الموارد الخارجية، بسبب عجز حصيلة الصادرات عن تلبية متطلبات الاستيراد الذي يحتاج للنقد الأجنبي.
- وحيث تكون الموارد المحلية المتاحة شحيحة بحيث لا تفي بتحقيق معدل الاستثمار المطلوب فإن حل هذا التعارض يجعل البلد أمام ثلاث خيارات:⁽⁶⁾
- أ. الرضا بمعدلات نمو ضعيفة في حدود ما تسمح به موارده المحلية.
- ب. أن يعمل على تعبئة فائضه الإقتصادي الكامن في مختلف قطاعات الإقتصاد ليتسنى له زيادة معدل الإدخار المحلي.
- ت. أن يلجأ إلى مصادر التمويل الخارجي أو الدولي.

وقد فضلت البلدان النامية الخيار الثالث (أي التمويل الخارجي)، كونه يمكن أن يسهم في توفير احتياجات عملية التطور في هذه البلدان من خلال توفير التمويل اللازم لإقامة المشاريع الإنمائية. وبما يمكنها من تحقيق معدلات عالية للنمو دون الحاجة إلى اتخاذ سياسات انكماشية. وقد عضد من هذا التوجه بعض الأطروحات النظرية التي حاولت تقديم تفسير للحاجة إلى التمويل الخارجي.

2. الاطار النظري لتفسير الحاجة إلى التمويل الخارجي:

لقد أكدت أدبيات اقتصادية متعددة على أن التمويل الخارجي هو المحرك الأساس لعملية التنمية في البلدان النامية. وقدم العديد من الاقتصاديين نماذج تنموية لتفسير مشكلة حاجة البلدان النامية إلى التمويل الخارجي ومنها نموذج هارود - دومار الذي يعد من أكثر التحليلات أهمية في إبراز الدور الحيوي لرأس المال الأجنبي في عملية التنمية الاقتصادية. وقد أوضح هذا النموذج مدى الترابط الوثيق بين الناتج القومي ومعدلات استثمار رأس المال والتي أطلق عليها فجوة الادخار أو فجوة الموارد المحلية. هذه الفجوة تساوي حجم رأس المال الأجنبي اللازم توفيره تحقيقاً لمعدل النمو المطلوب. أي أن رأس المال الأجنبي يستخدم إلى جانب الإذخارات المحلية لتغطية مستوى الاستثمار المرغوب.

كذلك يرى ساميلسون (Samuelson) أنه طالما هناك معوقات كثيرة أمام التكوين الرأسمالي في البلدان النامية فلا بد من الاعتماد على المصادر الخارجية.⁽⁷⁾ من جانبه يرى روزانشتاين رودان أن التنمية تقوم على أساس التصنيع وأن هذا الأخير ضرورة لا بد منها لكل البلدان المتخلفة، إذ هو السبيل لرفع مستويات الدخل. واعتبر أن التصنيع يمكن أن يتم من خلال الاعتماد كلية على الموارد الاقتصادية المحلية وذلك بهدف الاكتفاء الذاتي، أو أن يتم من خلال الاعتماد على تدفق رؤوس الأموال بمقادير ضخمة من البلدان المتقدمة سواء عن طريق الاقتراض أو الاستثمار المباشر.⁽⁸⁾

ثالثاً: مسار تطور الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي:

تأسيساً على الأطروحات النظرية السابقة وغيرها فقد قام نموذج التنمية الذي تبنته العديد من الدول النامية على تحقيق التراكم الرأسمالي من خلال المغالاة في الدور الذي يضطلع به الاستثمار في زيادة النمو في الناتج المحلي. ونشطت هذه البلدان بالتالي في السعي للحصول على رؤوس الأموال الأجنبية لزيادة الاستثمار بغية تمويل مشاريع عملاقة وذلك بغرض تحقيق النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

ونظراً لعدم كفاية المنح والإعانات كمصدر تمويلي لمتطلبات التنمية الاقتصادية في الدول النامية، واتجاهها إلى التناقص منذ أوائل الستينات،⁽⁹⁾ ولأسباب كذلك تتعلق بالاستقلال الاقتصادي فإن الإندفاع نحو تحقيق التنمية الاقتصادية أدى بكثير من هذه البلدان إلى الاعتماد على القروض الخارجية لتمويل تنميتها المنشودة على اعتبار أن تكلفتها ستكون أقل بكثير من الأرباح التي سيحصل عليها المستثمرون الأجانب لو قاموا باستثمار مباشر.

1. التمويل من خلال الاستدانة الخارجية: منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى أزمة الديون في بداية الثمانينات اعتمدت البلدان النامية في تمويل تنميتها على الاقتراض من الخارج سواء من الحكومات أو المنظمات الدولية أو البنوك الخاصة. ترى لماذا فضلت هذه البلدان القروض

الخارجية على غيرها؟

نظرا لقصور التمويل المحلي في البلدان النامية عن تلبية متطلبات الإستثمار في الرخطط الانمائية كما أسلفنا. ونظرا كذلك لتزايد حاجة هذه البلدان الى رؤوس أموال تكفي لتمويل مشاريعها الإنمائية، ومواجهة العجز في موازين مدفوعاتها، فقد فضلت العديد من هذه الدول الإعتماد على القروض الخارجية على حساب الاستثمارات الأجنبية لأسباب نذكر منها:

١. تأكيد الاستقلال من خلال شعار التنمية المستقلة: نظرا إلى أن البلدان النامية حديثة العهد بالاستقلال، فقد كانت تسعى إلى تدعيم واستكمال استقلالها السياسي. لذلك كانت تنظر إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعين الريبة والقلق لإرتباطها التاريخي الوثيق بالشركات متعددة الجنسيات. وذلك بالنظر إلى تجارب السيطرة السياسية التي صاحبت أنشطة هذه الشركات خلال الفترة الاستعمارية. ولما تمتلكه كذلك من قوة اقتصادية وسياسية كبيرة.⁽¹⁰⁾ من ناحية أخرى فإن صناع القرار وقتها قد تأثروا بنظرية التبعية التي فسرت التخلف من خلال التبعية للغرب الرأسمالي. وكانت ترى أن وجود الشركات متعددة الجنسيات في البلدان النامية لا يؤدي إلى نمو هذه البلدان. حيث تقوم هذه الشركات بتحويل أغلب أرباحها إلى مراكزها الرئيسية في البلدان المتقدمة، ولا تستثمر في البلدان النامية إلا نسبة ضئيلة من الأرباح التي تجني.⁽¹¹⁾

ومن هذا المنطلق رأت معظم الحكومات في هذه البلدان أن تكلفة الإستثمار الأجنبي تفوق منافعه، وهو ما جعلها بالتالي تعزف عن تشجيعه. الشيء الذي تجسد في اتخاذ مواقف رافضة لاستقباله تمثلت في وضع العديد من القيود والضوابط للحد من دخوله.⁽¹²⁾ بل وأكثر من ذلك تعرض ما هو موجود من الاستثمارات الأجنبية لعمليات التأميم⁽¹³⁾ وعلى سبيل المثال فقد شهد عقد الستينات من القرن المنصرم وحده 455 حالة تأميم في مختلف القطاعات على مستوى العالم النامي، بينما وصل العدد الى 930 حالة تأميم خلال عقد السبعينات.⁽¹⁴⁾

وقد أدت تجربة التأميم هذه في عدد كبير من البلدان المتخلفة إلى تثبيط الاستثمارات الخاصة وإعاقتها عن التدفق بحرية إلى هذه البلدان. وحتى عندما لا يوجد تأميم فإن رأس المال المستثمر في البلدان النامية غالبا ما يعاني من «الرقابة على النقد» التي يمنع بموجبها إعادة تحويل الأرباح والفوائد إلى البلد الأم، بل وحتى رأس المال الأصلي في بعض الأحيان. وكان طبيعيا أن يؤدي هذا الوضع إلى إعاقة تدفق الاستثمارات الخاصة إلى هذه البلدان.⁽¹⁵⁾

ب. هيمنة القطاع العام على السياسات الاقتصادية والتنموية: بعد الحرب العالمية الثانية تبنت معظم الدول النامية أسلوب تخطيط التنمية. وكان الفكر التنموي السائد وقتئذ مؤيدا لتزايد دور الدولة في الاقتصاد. لهذا فقد كان دور القطاع العام مهما في تجارب غالبية البلدان النامية على اختلاف نظمها الاقتصادية والاجتماعية، وذلك في مجال صياغة سياسات الاقتصاد الكلي ومختلف خطط وبرامج التنمية. وكذلك في تعبئة الأموال والموارد البشرية اللازمة. ونتيجة للإعتماد على أنشطة القطاع العام كمحرك للتنمية الاقتصادية فقد تحملت الدولة

توفير الاستثمارات اللازمة للتنمية الاقتصادية. وقد أدى استأثار القطاع العام بالشأن الإقتصادي إلى توسيع الدور الإقتصادي للدولة ليشمل قضايا الإنتاج والتوزيع ومراقبة الأسعار، بينما تراجع القطاع الخاص إلى حد كبير، بل كاد ينعدم خلال فترات معينة. هذا الدور الثانوي والمحدود للقطاع الخاص جعل البلدان النامية تجد صعوبة كبيرة في جذب الاستثمارات الخاصة في تلك المرحلة من تنميتها.

ت. وفرة الإئتمانات المصرفية وسهولة الحصول على القروض: إن عدم كفاية القروض الممنوحة من مصادر رسمية في السبعينات من القرن الماضي، جعل البلدان النامية ذات العجز تلجأ إلى مصادر التمويل الخاصة وتحديدا إلى البنوك التجارية. هذه الأخيرة كانت تمنح قروضها بأسعار فائدة عالية ولأجل محدود مقارنة بالمصادر الرسمية التي تمنح القروض لأجل طويلة وبأسعار فائدة منخفضة.⁽¹⁶⁾ وقد ساعدت وفرة الإئتمانات المصرفية على سهولة الحصول على القروض من البنوك الدولية الخاصة. حيث كانت إمكانات الاقتراض من هذه البنوك متوفرة. لأن الأسواق النقدية العالمية خاصة قصيرة الأجل كانت تسمح بتلبية حاجة هذه البلدان من القروض.

وقد ساعد الوضع الدولي على ذلك حيث كان الطلب على هذه الأموال ضعيفا من قبل الدول الرأسمالية بسبب أحوال الكساد فيها. وكان هناك أيضا فائض في السيولة الدولية خاصة بعد تدوير الفائض النفطية والنمو الكبير الذي حدث في أسواق اليورو دولار.⁽¹⁷⁾ فقد قفزت ودائع فوائض البترول من 7 مليار دولار عام 1973 إلى 68 مليار دولار عام 1974 ثم إلى نحو 115 مليار دولار عام 1980.⁽¹⁸⁾

وعموما فإن موجة العداة للإستثمارات الأجنبية المباشرة وسهولة الحصول على القروض في تلك الفترة جعلت العديد من البلدان النامية تفضل القروض الخارجية وتتوسع في اللجوء إلى مصادر الإقراض الخارجية عموما كالقروض الحكومية ومتعددة الأطراف وكذلك القروض الخاصة. بيد أن إفراط هذه البلدان في الإستدانة أدى إلى ارتفاع مديونيتها الخارجية. لذلك وجدت هذه البلدان نفسها ابتداء من الثمانينات محاصرة بعد أن ظهرت مشكلة ديونها الخارجية وأصبحت غير قادرة على إمكانية المواءمة بين الإستمرار في تمويل وارداتها الضرورية والوفاء بالتزامات ديونها الخارجية، وذلك بعد أن تم استنزاف احتياطياتها النقدية بفعل تزايد أعباء هذه الديون.⁽¹⁹⁾ وأخيرا انفجرت أزمة الديون الخارجية حينما توقفت المكسيك عن دفع أعباء ديونها في خريف عام 1982 وطلبت إعادة جدولة ديونها في ضوء شروط نادي باريس ولندن.

بعد فشل تجارب التنمية التي اعتمدت على الإقتراض الخارجي بات من الواضح أهمية البحث عن البديل الملائم لتمويل برامج التنمية. لهذا سارعت العديد من البلدان النامية تحت الضغط الشديد لأعباء ديونها وتناقص فرص الإقتراض الخارجي، وأيضا بقوة دفع من مؤسسات بريتون وودز، سارعت إذا إلى تشجيع انسياب الإستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال توفير المناخ المناسب والظروف الملائمة لنشاط رأس المال الخاص الأجنبي. هذا التوجه نحو الإستثمار الأجنبي المباشر

مثل تحولاً هاماً في سياسة التمويل الخارجي.

2. من المديونية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر:

مع تراجع الإقتراض المصري في الثمانينات وإخفاق السياسات التنموية التي اعتمدت على الإقتراض الخارجي وفي ظل اشتداد أزمة المديونية الخارجية، بدأ الاستثمار الأجنبي المباشر يكتسب مزيداً من الأهمية كمصدر للتمويل، نظراً لما يمكن أن يوفره من موارد إضافية يتعذر الحصول عليها بأية وسيلة أخرى مثل التكنولوجيا والمعارف الإدارية وإمكانيات الوصول إلى أسواق التصدير وهي أمور تهم الحاجة إليها في البلدان النامية.

ومن هذا المنطلق اتجهت غالبية البلدان النامية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر بديل لتمويل برامجها التنموية. ومن أجل ذلك قامت باتباع سياسات انفتاحية تجاهه، تجلت في تهيئة بيئتها الاستثمارية لتكون جاذبة. ويمكن إجمال أسباب تحول البلدان النامية نحو الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمصدر للتمويل في الأمور التالية:

أ. انخفاض حجم المعونات: ظلت المساعدات الإنمائية الرسمية تمثل العمود الفقري للتمويل الخارجي في الستينات من القرن المنصرم، حيث كانت تمثل أكثر من 60%، لكنها انحسرت في السبعينات عندما عمدت الدول المانحة للمعونات الإنمائية إلى تقليص الموارد التي كانت تخصصها للدول النامية وذلك بعد الاضطرابات النقدية التي عانى منها الاقتصاد الرأسمالي العالمي وما صاحبها من تضخم عالمي وركود اقتصادي وبطالة متزايدة.⁽²⁰⁾ كما شهد عقد الثمانينات أيضاً انخفاضات حادة في حجم المساعدات الرسمية للتنمية للدول المتخلفة من قبل البلدان المتقدمة بسبب تنفيذ هذه الأخيرة لسياسة الإنكماش المالي التي أدت إلى تقييد الإنفاق في هذه الدول بما في ذلك الإنفاق على المساعدات الخارجية.

ب. تراجع القروض المصرفية التجارية: لقد أدت أزمة المديونية في الثمانينات وما صاحبها من تعثر في عملية سداد القروض إلى إضعاف الجدارة الائتمانية للبلدان النامية المدينة لدى أسواق الإقتراض الدولي. ونتج عن ذلك تشدد الدائنين في شروط الإقتراض الجديدة وهو ما تجسد في زيادة أسعار الفائدة والمطالبات بضمانات متنوعة. وكان من شأن كل ذلك حصول هبوط شديد في سرعة نمو القروض المصرفية التجارية في الأعوام التالية بعد أن قامت البنوك بمراجعة سياساتها الائتمانية.⁽²¹⁾

ت. تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي: منذ منتصف الثمانينات انتهجت الدول النامية ذات الضجوة في التمويل مزيداً من سياسات التحرير والخصخصة. كما قامت بتنفيذ دائرة واسعة من السياسات الإقتصادية بناء على توصيات مؤسسات بريتون وودز ومطالب الدائنين عرفت باسم برامج الإصلاح الاقتصادي. وقد أسفر تطبيق هذه البرامج في البلدان النامية عن حدوث تغير تدريجي في العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص. وهو ما تجسد في انتهاج هذه البلدان لسياسات اقتصادية

تشجع على توسيع دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي في الإقتصاد، ومنحه دورا محوريا في ممارسة النشاطات الإقتصادية. كما عملت أيضا على تحرير أسواقها من القيود التي كانت تعوق تدفق الإستثمارات الخاصة الأجنبية. وذلك من خلال اتخاذ سياسات ليبرالية مرحبة بالإستثمارات.

ث. دعم المنظمات الدولية : حظيت الإستثمارات الأجنبية المباشرة بدعم كبير ومباركة من لدن المنظمات الدولية خاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذين رأيا أن تشجيع انسياب رؤوس الأموال الخاصة الأجنبية يمكن أن يخفف من أزمة المديونية الخارجية. وفي هذا الصدد نجد أن صندوق النقد الدولي يوصي الدول التي تطلب مساعدته بتهيئة الظروف المناسبة والداعمة لنشاط الإستثمار الأجنبي والتي من ضمنها: ⁽²²⁾

- إعفاء رأس المال الأجنبي من كل أنواع الضرائب والرسوم إما جزئيا أو كليا.
- إعطاء ديناميكية جديدة لحرية رؤوس الأموال. ومنها تحويل الأرباح للخارج.
- إجراء تعديلات في المجال التشريعي بما يتضمن تطبيق قواعد وآليات اقتصاد السوق.

وفي نفس السياق أيضا ساهمت قروض التكيف الهيكلي التي قدمها البنك الدولي بدور مهم في خلق البيئة الملائمة لنشاط القطاع الخاص بصفة عامة. كما عملت الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الإستثمار أيضا على تنشيط انسياب رأس المال الأجنبي الخاص من خلال توفير الحماية والضمانات اللازمة له وكذلك توفير المناخ الملائم للإستثمار. ⁽²³⁾

ج. التحول في مواقف الدول النامية إزاء الإستثمارات الأجنبية :

لقد أدى تبني برامج الإصلاح الإقتصادي من قبل الغالبية العظمى من الدول النامية، وما تضمنته تلك البرامج من اعتماد آلية السوق والعمل ببرامج الخصخصة، وكذلك احتدام المنافسة بين البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء لاجتذاب رؤوس الأموال والذي تجلى في تزايد عدد الدول التي شرعت في مراجعة قوانينها الإستثمارية لتتماشى مع متطلبات المستثمرين. كل ذلك أدى إلى حصول تحول جوهري في مواقف البلدان النامية تجاه الإستثمار الأجنبي المباشر بعد أن كانت تحدد من تدفقاته في السابق. وأعطى بالتالي مؤشرا قويا على تضائل الأصوات المعادية له إذ أصبح ينظر إليه باعتباره يمثل جزء من حل مشكلة النمو والتنمية.

هذا التحول من قبل غالبية البلدان النامية نحو الإستثمار الأجنبي المباشر صاحبه نمو تعاضل في حجمه وتغير واضح في نمط توزيع حركة رؤوس الأموال الدولية الخاصة الوافدة إلى هذه البلدان لصالح هيمنة تدفقاته.

رابعاً: التطور الكمي لتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر وأهميته النسبية

منذ منتصف الثمانينات من القرن العشرين حصل توسع كبير في تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى البلدان النامية. وصل سنة 2011 مستوى قياسيا بلغ 684 مليار دولار. ⁽²⁴⁾ هذا

- الإرتفاع في حجم الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى البلدان النامية يعود في جزء كبير منه إلى:
- تحرير نظم الإستثمار الأجنبي المباشر من قبل غالبية البلدان النامية التي كانت في السابق تعمل على الحد من تدفقاته.
 - إتباع سياسات جاذبة للإستثمار الأجنبي المباشر، تمثلت على وجه الخصوص في تبسيط الإجراءات وتعزيز الحوافز وخفض الضرائب، وزيادة الإنفتاح والإستمرار في سياسة التحرير والخصخصة.
- وقد انعكس هذا التزايد المتعاظم في حجم الإستثمار الأجنبي المباشر جليا على نمط توزيع حركة رؤوس الأموال الخاصة المتدفقة إلى البلدان النامية. حيث تشير البيانات وبشكل واضح إلى أنه منذ نهاية الثمانينات وبداية التسعينات أضحى تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر يفوق في الأهمية مصادر التمويل الخارجية الأخرى.

جدول (1)

يبين تدفقات مختارة من رؤوس الأموال إلى البلدان النامية

(مليون دينار)

1993	1992	1991	الثمانينات	السبعينات	الستينات	
63999	44868	34475	12988	3024	304	الإستثمار الأجنبي المباشر الصافي
86569	24250	17505	3353	423	13	الإستثمار في الأوراق المالية
5482	14541	1892	11791	9839	384	الإقراض الصافي من البنوك التجارية
52236	47383	59301	34366	9854	1466	تدفقات المنح والقروض الرسمية
208386	131042	113173	62498	23140	2167	الإجمالي

المصدر: جويل بيرغسمان وزيا وقانغ شين مرجع سبق ذكره، ص 07.

ملاحظة: تمثل أرقام الستينات والسبعينات والثمانينات المتوسطات السنوية لتلك العقود.

تشير بيانات الجدول (1) إلى تراجع حركة القروض المصرفية الواردة إلى البلدان النامية ابتداء من الثمانينات، إلى أن اختفت عمليا في التسعينات. فبعد أن كانت تمثل مصدرا رئيسيا لتدفقات رأس المال في السبعينات وبنسبة تتجاوز 40%. وصلت نسبتها من تدفقات رؤوس الأموال الواردة سنة 1993 حوالي 2.6%. وعلى خلاف القروض المصرفية فإن معطيات الجدول السابق تبين حصول زيادة في الإستثمارات الأجنبية بشقيها المباشر والمحفظي (الإستثمار في الأوراق المالية).

ففيما يتعلق بالإستثمار في الأوراق المالية فإن الجدول (1) يظهر أنه ظل متواضعا حتى بداية عقد التسعينات حيث شهد ارتفاعا مذهلا وزيادة غير مسبوقه في تدفقاته بلغت أوجها عام 1993 حينما وصلت حصته من مجموعة التدفقات إلى ما يربو على 40%. هذا النمو الحاد في تدفقات

الاستثمار المحفزي فسر على أنه ناجم عن قوة جذب الفرص الإستثمارية في الأسواق الناشئة⁽²⁵⁾ والتي استطاعت أن تجذب انتباه المستثمرين. غير أن الإستثمار في الأوراق المالية يتسم بعدم الإستقرار على نحو ما اتضح لاحقاً من أزمة المكسيك 1994، وكذلك الأزمة الآسيوية 1997-1998. وهو ما تمكن ملاحظته أيضاً من الجدول (2) الذي يوضح أنه بعد القفزة الهائلة التي شهدتها الإستثمار المحفزي في الفترة (1994-1990) عاد ليهبط خلال الفترة الموالية (1995-1999)، ثم عرف بعد ذلك تراجعاً سلبياً ابتداءً من سنة 2000 وذلك بسبب الإضطرابات التي عرفتها الأسواق المالية في الدول الناشئة من جهة وتساعد الأهمية النسبية لإستثمارات المحفظة من جديد في الدول المتقدمة.⁽²⁶⁾

أما بالنسبة للإستثمار الأجنبي المباشر فإن الجدول (1) يشير إلى أن مسار تدفقه إلى البلدان النامية قد شهد تصاعداً ملحوظاً منذ الثمانينات. فبعد أن كانت نسبته إلى إجمالي تدفقات رؤوس الأموال الواردة إلى الدول النامية لا تتعدى 14% في الستينات والسبعينات، قفزت إلى 20% في الثمانينات ثم واصلت ارتفاعها خلال التسعينات ومثلت سنة 1992 ما يعادل 34%. بدوره يؤكد الجدول (2) أن الإستثمار الأجنبي المباشر ظل يتبع اتجاهها تصاعدياً اعتباراً من الفترة (1980-1984)، وقد استطاع أن يسجل معدلات مرتفعة منذ منتصف التسعينات حيث تضاعف كمتوسط سنوي حوالي 4 مرات خلال الفترة (1995-1999) وذلك مقارنة بالفترة السابقة لها (1990-1994). وظل بعد ذلك في ازدياد مستمر حيث وصل إلى مستوى 260,7 مليار دولار كمتوسط سنوي للفترة (2005-2008).

جدول (2)

يبين تطور تدفق رأس المال الخاص إلى الدول الناشئة والنامية (1980-2008)

على أساس متوسط سنوي

(مليار دولار أمريكي)

-2005 2008	-2000 2004	-1995 1999	-1990 1994	-1985 1989	-1980 1984	
260.7	165.2	137.3	35.5	13.2	9.7	صافي الإستثمار المباشر الصافي
-44.4	-4.6	45.9	50.5	6.1	4.6	صافي الإستثمار في المحفظة
15.1	47.4	42.8	6.7	-1,1	2,4	صافي إستثمارات خاصة أخرى
231.2	113.2	140.4	98.9	18.2	16.7	صافي التدفقات الكلي لرأس المال الخاص

المصدر: الطاهر لطرش، مرجع سابق ذكره، ص 294.

لقد أكد التحليل السابق على الأهمية النسبية للإستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالتدفقات الرأسمالية الخاصة الأخرى. حيث غدا يمثل أهم عنصر في هذه التدفقات إلى الدول النامية. الشيء الذي يعني أنه أصبح يضطلع بدور المصدر الأول لتمويل التنمية في البلدان النامية.

خاتمة :

منذ منتصف الثمانينات من القرن العشرين، أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل أهم رافد للتمويل في البلدان النامية. الشيء الذي تجلى في مظهرين بالغين الأهمية : أولهما حصول تحول في اتجاهات البلدان النامية إزاء الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما تجسد في اتباع هذه البلدان لسياسات انفتاحية تجاهه. بعد أن كانت تنظر إليه بعين الريبة والقلق. وثانيهما ما شهدته تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى البلدان النامية من تعاضم في الحجم وتزايد في الأهمية النسبية مقارنة بباقي التدفقات الرأسمالية الخاصة الأخرى. وتأسيا على ذلك، فقد سعت هذه الدراسة إلى تحليل ومناقشة الأسباب الكامنة وراء تحول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أهم مصدر لتمويل برامج التنمية في البلدان النامية. وذلك من خلال استعراض أسباب لجوء هذه البلدان للتمويل الخارجي، وكذلك عبر تتبع المسار الذي سلكته هذه البلدان في الإعتماد عليه. وقد خلصت إلى أنه بعد أزمة المديونية الخارجية أحتل الاستثمار الأجنبي المباشر الصدارة كأهم مصدر للتمويل وذلك بفعل تضافر جملة من العوامل من أهمها : فشل السياسات التنموية التي اعتمدت على الاقتراض الخارجي، انخفاض حجم المعونات وتراجع القروض المصرفية. وكذلك تنفيذ برامج الإصلاح الإقتصادي من قبل غالبية البلدان النامية بدعم ومؤازرة من المنظمات الدولية، وما أفضت إليه تلك البرامج من زيادة في درجة الإنفتاح الإقتصادي واتباع لسياسات التحرير والخصخصة.

الهوامش :

1. عرفان تقي الدين الحسيني، «التمويل الدولي»، دار مجدلاوي للنشر، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، 1999، ص 29.
2. فليح حسن خلف، «التمويل الدولي»، مؤسسة الوراق، عمان- الأردن، الطبعة الأولى، 2004، ص 13.
3. حامد عبد المجيد دراز، «السياسات المالية»، الدار الجامعية، الاسكندرية - مصر، 2002، ص ص 209-201.
4. OCDE، « Tendances et evolution Recente de l'investissement direct étranger », edition 2002، P06.
5. عرفان تقي الدين الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 68.
6. رمزي زكي، «بحوث في ديون مصر الخارجية»، مكتبة مديبولي، القاهرة - مصر، 1985، ص 200.
7. عرفات تقي الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص ص 35-36.
8. فليح حسن خلف، «التنمية والتخطيط الاقتصادي»، عالم الكتب الحديث، إربد - الأردن، الطبعة الأولى 2006، ص ص 171 - 173.
9. حامد عبد المجيد دراز مرجع سبق ذكره، ص ص 201-203.
10. عادل المهدي، «عولمة النظام الإقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية»، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية 2004، ص 48.
11. مجد الدين خيرى خمش، «أزمة التنمية العربية»، منشورات وزارة الثقافة، عمان - الأردن 2009، ص 49.
12. غي فيرفرمان، «تيسير الاستثمار الأجنبي»، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مجلد 29 عدد 1، مارس 1992، ص 6.
13. يعرف التأميم بأنه «نقل ملكية مشروع الى الأمة»، كما يعرف أيضا بأنه «نقل ملكية وسائل الانتاج من نطاق الملكية الرأسمالية الخاصة الى نطاق ملكية الدولة». ويتم اللجوء اليه من قبل البلدان النامية كوسيلة للخروج من التخلف والتخلص من التبعية وذلك من خلال استعادة هذه البلدان لحقها في ممارسة سيادتها على ثرواتها. أنظر حمد مرعشلي، «في واقع السياسة الاقتصادية الدولية المعاصرة»، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى 1997، ص ص 82-84.
14. عادل المهدي، مرجع سبق ذكره، ص 51.
15. كامل بكري، «التنمية الاقتصادية»، الدار الجامعية، بيروت - لبنان 1988، ص 103.
16. محمد البنا، «قضايا اقتصادية معاصرة»، الدار الجامعية، الاسكندرية - مصر، 2009، ص 98.

17. رمزي زكي، «انفجار العجز»، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق - سوريا، الطبعة الأولى 2000، ص 130.
18. محمد البنا، مرجع سبق ذكره، ص 99.
19. رمزي زكي، «بحوث في ديون مصر الخارجية»، مرجع سبق ذكره، ص 216.
20. زينب حسين عوض الله، «الاقتصاد الدولي»، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص 140.
21. رمزي زكي، «التاريخ النقدي للتخلف»، سلسلة عالم المعرفة (118)، مطابع الرسالة، الكويت، 1987، ص ص 314-315.
22. مدني بن شهرة، «الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)»، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2008، ص 57.
23. رمزي زكي، «أزمة القروض الدولية»، دار المستقبل العربي 1997، ص ص 229-231.
24. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، «تقرير الاستثمار العالمي 2012»، منشورات الأمم المتحدة، جنيف 2012، ص 03.
25. مسعود أحمد وسودارشان غوبتو، «الاستثمار بالحافطة وتدفعه إلى البلدان النامية»، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مارس 1993، المجلد 30، العدد 1، ص 11.
26. الطاهر لطرش، «الاقتصاد النقدي والبنكي»، ديون المطبوعات الجامعية - الجزائر، 2013، ص 295.

المراجع:

1. الطاهر لطرش، «الاقتصاد النقدي والبنكي»، ديون المطبوعات الجامعية - الجزائر، 2013.
2. رمزي زكي، «أزمة القروض الدولية»، دار المستقبل العربي 1997.
3. رمزي زكي، «التاريخ النقدي للتخلف»، سلسلة عالم المعرفة (118)، مطابع الرسالة، الكويت، 1987.
4. رمزي زكي، «انفجار العجز»، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق - سوريا، الطبعة الأولى 2000.
5. رمزي زكي، «بحوث في ديون مصر الخارجية»، مكتبة مدبولي، القاهرة - مصر، 1985.
6. زينب حسين عوض الله، «الاقتصاد الدولي»، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004.
7. عادل المهدي، «عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية»، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية 2004.
8. غي فيرفرمان، «تيسير الاستثمار الأجنبي»، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مجلد 29 عدد 1، مارس 1992.
9. فليح حسن خلف، «التمويل الدولي»، مؤسسة الوراق، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، 2004.
10. فليح حسن خلف، «التنمية والتخطيط الاقتصادي»، عالم الكتب الحديث، إربد - الأردن، الطبعة

الأولى. 2006.

11. كامل بكري، «التنمية الاقتصادية»، الدار الجامعية، بيروت - لبنان. 1988.
12. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، «تقرير الإستثمار العالمي 2012»، منشورات الأمم المتحدة، جنيف. 2012.
13. مجد الدين خيرى خمش، «أزمة التنمية العربية»، منشورات وزارة الثقافة، عمان - الأردن. 2009.
14. محمد البنا، «قضايا اقتصادية معاصرة»، الدار الجامعية، الاسكندرية - مصر. 2009.
15. مدني بن شهرة، «الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)»، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان - الأردن. 2008.
16. مسعود أحمد وسودارشان غوبتو، «الإستثمار بالحافضة وتدفعه إلى البلدان النامية»، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مارس 1993، المجلد 30، العدد 1.
17. حامد عبد المجيد دراز، «السياسات المالية»، الدار الجامعية، الاسكندرية - مصر. 2002.
18. عرفان تقي الدين الحسيني، «التمويل الدولي»، دار مجدلاوي للنشر، عمان - الأردن، الطبعة الأولى. 1999.
19. OCDE، «Tendances et evolution Recente de l'investissement direct étranger»، edition 2002.